بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

وقف

جل ذكر من بيده مفتاح العلوم ودل السنة البرايا على كمال ذاته بالمنطوق والمفهوم احمده على ما وفق وهدى الى التوسل بايضاح المعانى الى تلخيص دقايق السبع المثانى سبحانه من ملك شد بديع لطفه عن نطاق البيان وتلألأت انوار انوائه على صحفات وجنات الاعيان لا آله الا هو العزيز المنان واصلى على سيدنا محمد اراح بدلايل الاعجاز شبه المرتابين وباح باسرار البلاغة فهدى الى السبيل المستبين وعلى آله واصحابه الذين اعلوا معالم الدين ومنار وعشوا الى ضوئه نار ونوروا العالم بانوار فان اجل العلوم محلا ومكانا واعظمها حجة وبرهانا علم التفسير الكاشف عن وجوه غرايب القرآن الجليل والفاحص عن خبايا نفايس العرفان الجزيل وقد تطابقت الفحول واجمعت النهى والعقول على انه لا يرفع لتمامه ولا يفك ختامه الا من جمع يده بالوان من العلوم العربية والخا من الفنون الادبية لا سيما علم المعانى والبيان نعم الدليل الى جنيات دقايق القرآن ونعما قيل قول القايل اويل كله الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيها راجل فلاجرم لاجل ذلك خيم قوم من الاجلة هنالك وصرفوا نحو اقتناص شوارده عنان عزيمتهم وقلبوا صوب اقتناء عوا زمام حزيمتهم وميزوه فروعا واصولا ورتبوه ابوابا وفصولا وكان كتاب المفتاح في فتح مقفلات كنوزه وفك عقد معضلات رموزه كمسك فاح او كنير لاح في افق الصباح مستغنيا عن اطراء المادحين مستعليا عن تنكيت القادحين وكان تغييره المنسوب الى الحبر الهمام والنحرير القمقام فخر افاضل الروم مقدم الاماجد القوم عقد سلوك

السادة المولى احمد المشتهر بكمال باشا زاده منطويا على دقايق نكت تقريرا يرتاح اليها النفوس ومحتويا على حقايق بتحريرات يتجلى المطالب كالعروس يفتش عند شميم عرار رياضها النفوس الكريمة ويغتنم انتهاب موايد مادبه خيل الطباع السليمه وقد عج قوم من ذوي الالباب عليه واناخوا مطايا الاقبال لديه كلما صدر عنه فيتام وردبه فيتام او مشرب عذب بغير زحام ومع ذلك لم يتفق له شرح يرفع عن وجوه عرايسه اللثام ويقص عن كنوز فرايده الخنام فحالجى ان علق عليه من الحواشى ما يرفع عن موايد فوايده الغواشى بحيث تنزاح عند الشبه التى هى وهى هى بيوت العناكب واضعف من الطلل السالب مما القى الى بعضهم من زخوف القول غرورا فوقع دون ادراك الحق حجابا مستورا اتال بعوا هلك النسخ كاذبا ولم يات بالحق الذى هو ساطع فنفضت عليه رحلتى ونهضت على قوايم همتى وقلقلت ركاب العزم فى طلابه واستمدت الرجل والخيل الى نهبته اسبابه مع ما يعترى من الموانع بين المرء وقلبه وردمن القواطع مارد بقدى فواة لبه فى زمن كاد يبقى رباع الفضل فيه من غير طلل ورسم ويروح رواج جدليس وطسثم ودارت الدوايرعلى العلوم وذويها وانحت على انضار عيشهم تذويها الابل بعد ما صدف الطير فاقبل الخير وعاد روضة الفضل الى مايها وحوضة العلم الى غايها وسد بنيا ك الدروس بعد ما كان دراسا وابتسم وجه الزمان غما صار عابسا بيمن همة سلطان سلاطين العالم مطوق اعناق الرجال قلايد النعم باسط سرادق العز والجلال ناشر سحايب الانعام والافضال متوج رؤس المنابر بذكره الجليل الفاخر فخر ممالك الدنيا مظهر كلمة الله العليا

خليفة الله داعى الخلق قاطبة من دار الارض والافلاك خدام له الملوك على الاذقان ساجد كالهادى البرايا ضرا صنام ما الحنى الهلال الا

ليكون نعل حافر جواده ولا مدت الثريا كفها الخضيب الا للتمسك
بذيل امداده وما دارت الافلاك حول عظام قبابه الا ليكون معدودة
من معاشر حفظة بابه وما ازهر النجوم العزا الليكون اسنة لواحر
او عزر امنظومة في سلك وشاحه وجاقطر من مجار وصفه البديع
ما نوال الغمام وقت ربيع اذ جاد سحاب الخاطر بهذا القاطر
لعل اذ تبيت دار العثمان هو المراد الذي قد كان للبابي اذا عدت ملوك
الارض قاطبة وجوت اول لم تخلق له ثاني الا وهو الملك العلي الشان
الفايق على ملوك الارض والاوان ناصر الحق والدين سلطان بن سليم
خان خلد الله تعالى ملكه وسلطانه وافاض على العالمين بره واحسانه
وجعل الملك كلمة باقية في بيت عزم الى يوم القيمة ومخر ما يليق بجلاله
ذاته من انواع العز والكرامة ولا زال بابه المنيع وجنابه الرفيع مورد
لوفود العظمة والجلال ومنتجع الارباب الامانى والامال ما اختط
الصبح على جبين المغرب صفاحا وسلب من الجوزاء منطقة
ووشاحا وما ابتز خيل الليل من قمة سلطان للمشرق ناجا واشعلت
النجوم الزهر في فلك البروج مضابيحا وانسر اجا

وهذا دعاء لا يرد لانه يزان به كل الورى والممالك
نراه ملاشك اجيب لما اذا ما دعونا امنة الملايك

وها انا افيض في المقصود مستعينا من الملك المعبود ومعترفا
بقلة البضاعة وقصير باعي في هذه الصناعة ومع ذلك لم اجعل
نصب غرضا السهام الملامة الا مستشهدا بقول ابي دلامه ان الناك
غطوني تغطيت عنهم وان بحثوا عني ففيهم مباحث وان حفروا بئري
حفرت بباريهم ليعلم قومي كيف تلك النبائث

في بعض نسخ الحواشي يعني في اعتنا البلغاء ولكن ان تقول الاقدمية في الا
لا يستلزم سبقة في اعتبارهم لانه امر خارج عن نظرهم واجنبي بالنسبة
الى مقتضاهم فان جل همته هؤلاء الخواص مصروفة الى تحسين الكلام بحلى
المزايا والخواص ومحاسن الاعتبارات التي يتجلى بها الالفاظ مراوح
الاعجاز مع لطف المفاتح وحسن الاعجاز نعم يمكن تعليل تقديم السكاكي
لمباحث الخبر بتقديمه في اعتبار الاشتقاق بنا على جعله جزأ من
كتابه هذا لكن الانسب لمن في هذا القانون التشبث بما وقع عليه نظر
اهل المعاني لاعتبار ارباب المباني كما وفرية الاشتمال الخواص فالاولى
في سرد الوجوه تقديم الاوفرية فالاكثرية فالاقدمية ولا حاجة في جميع
ذلك الى توسيط السبق في اعتبار البلغاء فانه لا نزاع في حسن قولنا قدم
المصنف مباحث الخبر لكونه اوفر اشتمالا على الخواص وليس ذلك
من قبيل ما استحسن فيه ارجاع امور متعددة الى اصل واحد ثم ان الاولى
ان يراد بلفظ الاشتقاق الواقع ههنا معنى الاخذ مطلقا كما يشعر به
العبارة الشريفة ليكون هذا الوجوه منتظما في سلك الوجهين الاخيرين
في كونه حكما على جنس الخبر من غير اعتبار وكذا الحكم بالاقدمية في الاشتقا
بهذا المعنى بخلاف الاشتقاق بالمعنى الحقيقي فانه من خواص بعض افراد
الخبر من حيث هو بعض وبهذا يتضح ضعف ما قيل في توجيه كلام الفاضل
الثقتازاني من ان المراد بالسبق في الاعتبار كونه الخبر ماخذ الاشياء
من حيث النقل مثل نعم وعسى وبعت واشتريت او حصول بعض الطلب
بزيادة اداة على الخبر كالاستفهام على ان مراد المولى الفاضل بقوله في
الحاشية حيث نظم السبق المذكور مع الخ تقييح ذكر السبق المذكور بما
يوجبه ونظم على هذه الحالة في سلك امور يصلح ان يكون علة له ولا يندفع
ذلك بمثل ما قيل في الشرح اراد بالخبرية ما به يمتاز الى اخره يعني لم يرد
بوصفا يشتق له بالنسبة الى ذاتي له كانسانية لانسان مثلا على ما

شتقاق

ذهب اليه في شرحه الاول لمنع كون احتمال الصدق والكذب محصل الخبرية
لعدم ملايمته المقام بل معنى عرضيا مخصوصا يحصل به الامتياز على الوجه
الاشهر ولهذا فرع عليه بقوله فقوله واحتمال الصدق والكذب تفسير
لها ويتضح بما ذكرنا انه لم ينظر في الحكم بالنفرية والمفصلية الواقع
في الحاشية الى جانب اللفظ كما ظن من قال ان مراد الشريف بالخبرية
التي يحصلها احتمال الصدق والكذب معنوم الخبرية الذي ذكر فيما
نقل عنه حيث قال الخبرية هي كون الكلام بحيث يكون حكمه محتملا للصدق
والكذب لا شك ان احتمال الصدق والكذب يحصل هذا المفهوم لا
مفصلة وكان المولى المحرر غفل عن جانب المعنى واعتبر الاجمال والتفصيل
في جانب اللفظ بل هو ناظر الى جانب المعنى ايضا فان احتمال الصدق
والكذب مفصل ما به يمتاز الخبر عن قسيمه نعم لو قيل في معرض الجواب
ان حكم الشريف بالمحصلية مبني على ما اختاره من التفسير فيما لم
يظهر رجحان هذا التفسير عليه لا يتم الرد عليه لكان له وجه لا
ان القول بكون احتمال الصدق والكذب في مقام التفسير للخبرية
يناسب جانب المفصلية ثم ان العجب منا انه مع الشك في هذا المقام
ويشكك في قوله فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات
الى اخره بانه ينافي كون ذلك الاحتمال محصل الخبرية في الحقيقة وكونه
جاريا مجرى التفسير لها ثم اوضح ذلك بانه لو كان الاحتمال محصل الخبرية
وجاريا مجرى التفسير لها لا تصف الحكم المذكور بالخبرية كما يتصف
بذلك الاحتمال اولا وبالذات ولا يتصف بها الحكم المذكور اصلا ثم رام
التفصي عن الاشكال فطول المقال واوقع السامعين في الحج السائمة
والملال واركب التكلفات الباردة واحتمل التعسفات الشاردة
بسبب اختياره كون المراد بالاحتمال الذي حكم عليه بكونه محصل الخبرية
احتمال الخبر مع ان المذكور في نص التفسير الذي نظر اليه في الحكم
بالمحصلية احتمال الحكم فهو المنتصب بها والحق في الجواب ان المراد بكون

محصلها ثبوت هذه الصفة اي الخبرية للخبر بواسطة اضافة الحكم هذا
الاحتمال يشهد بذلك قوله في مقام التوضيح لكن اذا تحقق خبريته
رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية للحكم وهذا كما اذا
قيل زيد الضارب ابوه فقلت محصل ضاربيته زيدا التي افاد التوصيف
المذكور ضاربيه ابيه وان ضاربيته اذا حققت رجعت الى الضاربية
التي هي الصفة الذاتية للاب واليه اشار الشريف بقوله يجري مجرى
التفسير حيث لم يقل عطف تفسير لها وكم بين العبارتين على ان قوله
ولا يتصف بها الحكم المذكور اصلا ثم قال الموذي قلنا الخبر المحتمل
هو ذلك الحكم والكلام المشتمل على ذلك الحكم يسمى خبرا بحكم الاصطلاح فقوله
اولا اي يرجع الخبرية التي محصلها في الحقيقة اه مبني على نفس الامر
وقطع النظر عن عمل الاصطلاح وقطع النظر عن عمل الاصطلاح ويوميء
التفسير بقوله في الحقيقة وقوله ثانيا وتلخيصه ان المتصف بالخبرية
هو المجموع اي حكم الاصطلاح كذلك الا انه اذا حقق توصيفه بها على هذا
الحكم يرجع الى الاحتمال اي يظهر ان مدار توصيفهم له بها ذلك
الحكم بمعنى الوقوع الى اخره رجع عما ذهب اليه في شرح المفتاح وليته
لم يرجع لكونه على وفق المشهور وطبق ما عليه الجمهور ومختار الفاضل
الشريف على ما ذكر في اكثر تصانيفه قال في حاشية شرح المختصر
ان مدلول القضية الملفوظة المتبادر منها الى الاذهان هو المدرك
المركب من الطرفين والنسبة ووقوعها او لا وقوعها وهي القضية المعقولة
لانها عبارة عما يفهم من القضية الملفوظة الى قوله والحكم الذي جعل جزأ
للقضية هو وقوع النسبة او لا وقوعها لا ادراكها وما يفهم من بعض
عبارته الواقعة في المقام من كون الايقاع او الانتزاع جزأ من الخبر
كقوله ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه وقوله لان الحكم لما كان
جزأ خبرا كالصورة فمخالف لما صرح به الفحول من ارباب المعقول وما ذكر
انفا من المنقول فعلى هذا يكون ارجاع الخبرية التي عدت من صفات

في الشرح

ابن تورپشت الذي ظهر في زمن البستاسف بن لهراسب الملك وابو
من اورنجان وامه من الري وطول الكلام الى ان قال بلغ ثلاثين سنة
فبعثه الله نبيا ورسولا فدعا بستاسف الملك فاجابه الى دينه
وكان دينه عبادة الله تعالى والكفر بالشياطين والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واجتناب الخبائث وقال النور والظلمة اصلان متضادان وكذلك يزدان واهرمن وهما مبتدءا موجودات العالم وحصلت
التراكيب من امتزاجهما وحدث الصور من التراكيب والباري تعالى خالق
النور والظلمة ومبدعهما وهو واحد لا شريك له ولا حد له ولا ند له
ولا يجوز ان ينسب اليه وجود الظلمة وانما جعل النور اصلا والظلمة
تبعا انتهى وقد قال ره ما قيل ذلك المجوس اثبتوا الا ان المجوس
الاصلية ذهبوا الى الاصلين لا يجوز ان يكونا قد يمين انه ليس بل
النور ان قدي والظلمة محدثة وقد سمعت الآن ان الزرداشية
قائلون بحدوث النور ايضا فيتحقق التخالف بينهما فلا يكون ما جاء
به زرادشت كتاب المجوس في الحاشية وقد رد العلامة الشيرازي
هذا المعنى اه قال في رسالته المزبورة قال العلامة الشيرازي
في شرح الامبطنا للكفر على ما قيل لانه اصطلاح الفقهاء اللهم الا
ان يقال يجوز ان يكون الشاعر قال على اصطلاحهم لكنه لا يناسب المقام
قلت لعله اراد بعدم المناسبة ما ذكره في رسالة العروسة ثم ان
ابطال الكفر ليس في اصل معنى الزندقة ولم يقصد الشاعر بقوله
وحر العلم التحرز عن زندقا كيف والمنسوب الى الزندقة مظهر للكفر
لا مبطن لها انتهى وهذا ما ذكره في رسالة الزندقة من قوله قال
قلت كيف يكون الزنديق معروفا داعيا الى الضلال وقد اعتبر في
مفهومه الشرع ان يبطن الكفر قلت لا بعد فيه فان الزنديق يموه
كفره ويروج الفاسدة ويخرجها في الصورة الصحيحة وهذا معنى
ابطانه الكفر عقدته انتهى وجه المدفع ظاهر نعم حسن ما ذكره في

هذا

في هذا المقام محل نظر فتأمل في الشرح مبالغة في انتفاء المشار اليه
تبع الشريف في وجه الاعتذار عن ايراد لفظ اصلا مع كونه مستغنى
عنه في المقام ولقائل ان يقول الكلام الى تلك المبالغة وتحقيق
الاحتياج اليها مشكل في الشرح ولا اصل له الخ هذا اذا كان المعنى
غير المحسوس بالبصر عند كالمجوس في صحة ايراد اسم الاشارة فان
الظن وغيره مساو في ذلك واما اذا كان المعنى غير المحسوس عنده
كالمجوس في كمال المشاهدة وقوة الخصومة فلا بد من التقييد لان
كمال فطانته انما يظهر بكون رتبة غير المحسوس عنده كرتبة المجوس
عند غيره في كمال المشاهدة لا يكون رتبته كرتبة المجوس عنده قال
مرتبة الثاني بالنسبة اليه ينبغي ان يكون اعلى من رتبة الاول ولا
يلزم في ايراد اسم الاشارة وصوله الى رتبة الثاني بالنسبة اليه
بل يكفي وصوله الى مرتبته بالنسبة الى المقام وجمهور الناس في المتن
كقوله تع للبيت الا ولى ان يقول وعليه من غير هذا الباب كما فعله
الخطيب في التلخيص لما ذكره التفتازاني من ان ضمير انه للمسند اليه
واسم الاشارة في البيت ليس بمسند اليه والتوجيه بانه في تاويل
القتل مراد وانه مظفور عليه او بان التمثيل بمطلق قصد ادعاء
ظهور شيء باعتبار وجوده في ضمن الخاص تعسف لم يرض به في
مواضع من هذا الكتاب في الشرح والاشارة الى القتل المذكور هذا
ما ذهب اليه الجمهور ولك ان تقول القتل من الامور المحسوسة فاسم
الاشارة على كونه اشارة اليه لصادق محله ولا يكون من اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر واما وقوع القتل في الواقع فامر اخر يحوج الى الا
عتذار وان اورد الضمير مكان الاشارة وان حتى العبارة في ان يقال
او قصد ادعاء كون المعدوم موجودا في ذلك وجه اخر وهو كونه
اشارة الى التعالل فيكون الباء للسببية دون التعدية في الشرح
وحقه ان يعطف با وما اخوذ من كلام المؤذي حيث قال ولو قال وما

شاكل ذلك بلفظ ولكان اولى الا انه معدوح بما ذكره الشريف وما
ذكره المصنف في معرض الرد عليه مردود ولك ان تجعله عطفا على قوله
فيكون من قبيل التعميم في المثال وان قيل ليس ذلك من عادته قلنا قد
وقع في مواضع متعددة من هذا الكتاب مما يحتمله ومنعوا كونه مما
ذكرنا يكون ذلك من عادته ايضا على انه في بيان اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر والعدول عنه فلا يبعد عنه صدور خلاف ما اعتاده
من وجه الكلام وبهذا يندفع الجواب من قوله وتخصيص احدهما بقصد
التفنن تكلف بارد في الشرح من بيان القرب والبعد تبع الشارحين
الفاضلين الا انه توسيط بيان القرب والبعد بكمال العناية بتمييز
غير مستحسن وفي شرح الايضاح للافرايي كبيان حاله في الشرف
والمنزلة لان الشرف يكون ظاهر اظهور المحسوسات في الشرح و
يخفى ما في البعد من الفضل من قلة الاحتياج الى التقدير على ما ذكره //
الشارحان الفاضلان وذلك ان يكتفى بتقدير مبتدا راجع الى مفهوم
من الكلام السابق اي هو اي المضمر الموضوع موضع المظهر مثل قولهم
وبه يظهر انه جعل المصنف لفظ عبارة عن المضمر وجعل الكاف حالا
من فاعل لوضع لكان كلامه خاليا عن التكلفات اي الوضع المضمر موضع
المظهر متمائلا ذلك المضمر للمضمر الواقع في قولهم في المتن او حكما لو قال
وحكما لكان اولى لان المراد ففي جري الذكر حقيقة وحكما كليهما معا واما
جعل او بمعنى الواو فلم يستحسنه قريبا في الحاشية لعدم شمول المذكور
معنى قلت لما سبق بيان هو موضع ايراد الضمير في نوضعه مستوفي ولم
يكن هذا موضع استيفاء جميع اقسامه اكتفى من القسمين بصورتين اعتمادا
على السابق ولك ان تعمم الذكر اللفظي الى المعنوي والحكمي الذي دل عليه
القرينة المغالبة فان كلا منهما شريكا لفظيا بحيث يصح النسبة اليه
الا انه هذا مشتمل على نوع تكلف يكفي كبيا للعدول عن عبارة المفتاح
واما الجواب بتعميم قوله او قرينة حالية بان المراد او تقديرا او بان المراد

من

من الحالية ما يعم مقابلة في العرف من المقالية فاسد تكلفا عما ذكر
فلا ينتهض وجها في رد من عدل عن المفتاح كما في زعم بعضهم في
الشرح لفظا او قرينة حال فيه اشارة الى ان قرينة بالنصب عطفا
على لفظا كما رجحه الشريف وقال الحصاري والاول ان الخبر عطفا على
جري او في الان لفظا اعم من التحقيقي والتقديري كما ذكره الهوذي فيكون
مقابلة او قرينة حال قلت هذا لا يفيد اولوية الجزيل هو من قبيل المصحح
فقط في المتن على قول من لا يرى ان قلت اي القولين راجح قلت قال
الرضي عند قول ابن الحاجب وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا
محذوف قال ابن جروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول
النواسخ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهو الذي نصرناه من قبل
قلت وقد بقي هنا كلام يتعلق به فليتذكر في الشرح ربه رجلا لو اخره
عن نعم رجلا وبئس رجلا او تركه لعدم كونه من باب المسند اليه لكان
اولى لحصول المقصود بالمثال الواحد فلا يفيد ايراده الا تشكيكا
واما التنبيه للتعميم من اول الامر كما قال الشريف فليس من الامور المهمة
في الباب في المتن يحتمل ان يكون راجعا لتبع الشارحين الفاضلين في
ايراد لفظ الاحتمال وهو الموافق لما ذكر في كتب النحو وقال الهوذي واما
قال على قوله آه لانه على هذا الذي لا يكون من قبيل وضع المضمر موضع
المظهر فقطع برجوع الضمير الى المخصوص وعدم الابهام اللهم الا ان يريد
لا يكون قطعا في الشرح وقولهم قال الهوذي وانما لم ينظم ضمير الشان
في سلك قوله ربه رجلا ونعم رجلا بل ذكره على حدة المكان الفصلي
لان الضمير هناك يميز بالمفرد وههنا بالجملة ولان القصد بالضمير
هناك الى غير ما يقصد بضمير الشان والقصة قلت ولعل في اقحامه
اشارة الى انه شروع في بحث منفصل عما قبله وان العلة المذكورة لعينه
قوله ليتمكن متعلق به فقط وليستمع بقية الكلام فيه في الشرح وهذا
لا يستقيم في مثل نعم رجلا لما مانع ان يمنع ما ذكر من قضية التمكن في ضمير

الشان ايضا اذا لم يقع في مسند اهل الكلام فان السامع اذا سمع ذلك
الضمير يظنه راجعا الى بعض ما يمكن كونه مرجعا له وانه لا يعرف عدم
رجوعه الى سابق الا بعد ايراد الجملة بعده فاين الانتظار والتمكن المذ
كوران ضمير للشان مطلقا في الشرح وردّ بان التمكن المذكور آه تتبع
الشريف ولا يخفى ان جعل قوله ليتمكن متعلقا بوضع الالتزام لمحذور
عدم الاستقامة وجعلته متعلقا بقوله وقولهم التزام تخصيص ضمير
الشان بذكر العلة مع جريانها في كل ضمير يفسره مظهر وهذا اقل تكلفا
من الاول فالاولى ان يختار تعلق قوله ليتمكن بقوله وقولهم على انه يمكن
الاعتذار عن هذا التخصيص بان ضمير الشان اصل بالنظر الى التعليل
المذكور بناء على ان التمكن انسب بالاحكام وان التمكن في المفرد كما في
رتبه رجلا فوق عليه فتعليل الاصل يغني عن تعليل الفرع مع ان رتبه رجلا
خارج عما نحن فيه من باب المسند اليه فقد مر شمول التعليل له لا
يضر المقام وانما لم نقل ان التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام
كما قال التفتازاني ليلا يرد انه قال فيما سيجيء بوضع المضمر اذا
اريد تمكين نفسه مع كونه من المفردات
والله تعالى عالم السر والخفيات
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم والله
اعلم بالصواب

نهاية المخطوطة